مقتضاه ان نصبه معطوف على ما قبله عطف المفردات وبعضهم استشهد به في حتى العاطفة
بانها لا تعطف المفردات والصواب ان حتى في البيت ليست عاطفة بل ابتدائية وان نصبه
نصوب بفعل محذوف على الاشتغال وذلك واضح والله سبحانه اعلم قوله وظاهر كلام
المرادي في شرحه لهذا الموضع) كانه يشير الى انه يعطف حينئذ بلا عاطف ولك ان تجعله
حالا من لا وهو في المعنى توكيد للاول بلا وبثم والله اعلم لان العطف اعراب الملحوظ ولا ضير
فيه على تقرير تسليمه بحجة وحجة لا تليق بالمصنف وذلك لانه ان جعل ثم حالا من لا بحسب
كل ان في مجيء الحال من المعطوف دون المعطوف عليه وفيه اضطراد وان جعل من كل ولا كان
مقتضاه ان يقول تلو ان قيل باعتبار رمته لم تقسم والله سبحانه اعلم باب البدل
قوله يحمل المقصود بالحكم على المستقبل بالتصريح عليه حمل ابن هشام كلام المصنف
ونوع المعطوف ثلاثة اقسام ما ليس مقصود كالمعطوف بلا وبل ولكن بعد النفي والنهي
وما هو مقصود مع ما قبله كالمعطوف بالواو ونحوه فهذا يخرجان بقوله المقصود بالحكم
بالاول ظاهر واما الثاني فلانه مقصود هو وغيره لا انه المقصود بالحكم وهذا بناء على ان
معنى العبارة تفيد الحصر اي المقصود بالحكم اي المقصود هو لا غيره وقد لا يسلم افادة تمثاله
والنوع الثالث هو المعطوف ببل في الايجاب فانه مقصود وهذا يخرج بقوله بلا واسطة
وظاهر ما نسب الشيخ المكودي للشارح هو ابن لتقرير ابن هشام وقد غلط ابن هشام الشارح
ويحتمل ان يكون في غير شرح النظم والله سبحانه اعلم قوله دون ان نسلب الحكم الى الاول
فرتفاع مقتضى ما ذكر ان الاول في ذلك لم يزل مقصودا وذلك غير بين ووجهه
اجرائهما ان ذلك مناف للاضراب المقتضي سلب الحكم عن الاول ونقله للثاني الثاني
ان ذلك خلاف ما تقرر في باب البدل ان الاول في نية الطرح والجواب ان الاول انما
هو مقصود في اول الامر واما في ثاني حال فالمقصود الثاني المنتقل اليه فهما مقصودان معا
ولكن بملاحظة حالين واعتبارين ومعنى قوله ان تسلب الخ ان لا افساد للاول كما مقصودا
صحيحا بخلاف بدل الغلط ولكنه عند ذكر الثاني يفعل الاول في حكم المسكوت عنه ويفضل فيه
ذا اخر وهو بدل النسيان وهو كالاضراب في ان الاول مقصودا ابتداء لكنه يفارقه من جهة
انه في النسيان يظهر له فساد قصد الاول وانه بنى على غلط الثاني بذكر الاول ثم
تذكره ما كذلك في الاضراب ومعارضته ببدل الغلط واضحة بان النسيان متعلق بالجنان
والغلط متعلق باللسان والله اعلم بالصواب

باب النداء

قوله والمطول نحو طالعا جبلا اقبل انما ذكره للمطول وهو الشبيه بالمضاف مما يجوز
فيه حذف حرف النداء منه مع انه نكرة وقد علمت ان النكرة ان كانت مقصودة ففيها ما ذكره
المصنف من الا ضلاف بين البصريين والكوفيين وان كانت غير مقصودة فلا يجوز
الحذف منها اصلا كما في ابن هشام فاطلق الشبيه بالمضاف المذكور ثم يليق وما يجعل
انما اخرج لشبهها بالنكرة ان المقصودة ولم يذكر ابن هشام فيما يجوز فيه الحذف
ولا فيما يمتنع ولم اقف الان على شيء فيه فتحرر سوى ما عند الشيخ المكودي فليتأمل

وصل

قوله وهذا اربع صور كلها يجوز ان جعلها اربعا باعتبار صورة يا زيد الحسن الوجه ومخالفة
للمثال الذي قبله ولا يجلو في المضيفة من جهة القسم الاول لانه نعت فهو قسم منه لا قسيم
له وبالجملة فكلام المصنف يشتمل على ثلاث صور المفرد والمفردان دون الاضافة
والمفرد مع المضاف ثم ان الاول انما يكون عطف بيان غالبا وقد يكون توكيدا والثاني
والثالث انما يكونان في النعت فتأمله قوله وانما لزم رفع وصف ماء الذي تقدم في
لزوم الرفع في موصوفهما لان المقصود بالنداء انما هو تلي الها وصلة لنداء ما فيه ال كما
مر النداء لا يجامع مع ال فهو كالماعل به الشيخ المكودي من ان ذلك لانهما معا
ومعناه انه لما كانت [illegible] وهي مفتقرة الى موصوفهما فهو مثنى لازم لها ولما
كذلك غير صالحين للمباشرة وهو يكاد يقرب من تعليلهم فليتأمل والله سبحانه اعلم

باب المنادى المضاف الى ياء المتكلم

قوله بان تكون الاضافة للتخفيف لا مفيدة باعتبار مقال المصنف ان لو قال
للتعريف كما لا يخفى وكأنه اطلق التخصيص على ما يقابل التخفيف ولا فانت خبير بان
الاضافة تكون للتعريف وللتخصيص فالتعريف واضح والتخصيص فيما كقولك مجتبي
وبامتنع ونحو ذلك مما لا يتعرف بالاضافة للمعرفة وبالجملة فالمراد بهذا
المحل على اخراج الاضافة للتخصيص بحسب قولك يا مكرمي ونحوه فليس فيه الا الفتاء
كما ذكره المكودي وغيره والعرف يستلزمان المضاف اليه فيما فيه الاضافة للتخفيف
في محل الانفصال لانها غير محضة كما تقرر في محله فليست الياء المضاف اليها فيه
كالجزء من المضاف بخلاف ما فيه الاضافة محضة فان المضاف اليه فيه كالجزء من المضاف
فانه تشبهت التاء في ذلك ياء المنقوص يجري في الياء في ذلك ما جرى في ياء المنقوص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)